ISSN = 2073-6614 pp: 155-191 | مجلة جامعة الانبار للغات والآداب

Grammatical Issues in Al-Tabrizi's *"The Values of quoting"* (776 AH) concerning the Predicte

المسائل النحوية في كتاب نفائس التنصيص للتبريزي (ت:776هـ): باب أحوال المسند إليه

Halah Hamdi Abdel Razzaq
University of Anbar\College of Education for Humanities
hal19h2020@uoanbar.edu.iq

Prof. Dr. Nassif Jassim Muhammad
University of Anbar\ College of Education Al-Qa'aem
naseef.jaseam@uoanbar.edu.iq

هالة حمدي عبد الرزاق
جامعة الأنبار كلية التربية للعلوم الإنسانية

أ. د. نصيف جاسم محمد الراوي
جامعة الأنبار كلية التربية القائم

Received : 17-6-2022 Accepted : 16-9-2022 published :30-9-2022

DOI: 10.37654/aujll.2022.177691

Abstract

The predicate is what has been convicted or what is spoken of. It can only be a noun and nothing else; its states are: omission, mention, definite, indefinite, described, assertive, expressed, replacement, coordinating conjunction, precedence over the predicate and delaying it after the predicate.

In this chapter, Al-Tabrizi mentioned the sates of the *"predicate"* considering multiple consequent rhetorical purposes. The aim of that is to show that grammatical order has enormous effects on the meaning, any change occurs to the "subject" changes the meaning as well. Therefore, rhetorician specialists call it *"purpose"*. Accordingly; multiple rhetorical *"purposes"* appear as a result of multiple cases occurred to the *"subject."* These purposes reflect the prodigious of language, fascination and strength.

Keywords: cases of the *predicate*, rhetorical purposes, belongings, mentions and omissions, definite, indefinites, precedence and delaying of the predicate

المخلص

المسند إليه هو: المحكوم عليه، أو المُتحدث عنه، ولا يكون إلاّ اسمًا، وأحواله هي: حذفه، وذكره، وتعريفه، وتنكيره، ووصفه، وتوكيده، وبيانه، والإبدال منه، وعطف شيء عليه، وتقديمه على المسند، وتأخيره عن المسند. فذكر التبريزي في هذا الباب أحوال المسند إليه وما ترتب عليها من أغراض بلاغية عديدة، فكان الهدف بيان ما للمرتبة النحوية تأثير على المعنى فأي تغيير يطرأ على المسند إليه يؤثر على المعنى ويغيره فيسميه البلاغيون غرضًا فتتعدد الأغراض البلاغية نتيجة لتعدد أحوال المسند إليه وهذه الأغراض تعكس جمال اللغة وما اتسمت به من إبهار وإعجاز.

الكلمات المفتاحية: أحوال المسند إليه، الأغراض البلاغية، التوابع، حذف وذكر، وتعريف وتنكير، وتقديم وتأخير المسند إليه.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النّبي الأمين محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد:

اختار الله سبحانه وتعالى اللغة العربية لغةً لكتابه الكريم لما اتسمت به من سمات ميزّتها عن غيرها، ومن أبرز تلك السمات أنّها لغة متعددة الدلالات في كلماتها وطرق التعبير، فطريقة التعبير وهو ما يسمى بالسياق يؤثر ويغير دلالة الكلمة فينقلها من معناها ودلالتها إلى معنىً جديدٍ ودلالةٍ جديدةٍ، وهذا يكسبها إبهاراً وجمالاً امتاز به أهلها وحفظه علماؤها فقاموا بحفظ النصوص الشعرية واللغة العربية الفصحى من العرب الأوائل، ومن ثُمَّ قاموا بتأليف الكتب النحوية الّتي جمعت ورسخت قواعد اللغة لصونها من اللحن، والكتب البلاغية لصونها من الضعف في المعنى وطرق التعبير، والمعاجم، وكتب الصرف، والصوت، وغيرها، فحريًا بنا أن نكون خير طلاب لتلك اللغة بأن نتتبع تلك الكتب ونحييها ونكمل الجهد الذي بذله علماؤنا بكل صدق وإتقان.

ومن بين تلك الكتب النفيسة كتاب (نفائس التنصيص) للعالم الجليل (جمال الدّين التبريزي) من القرن الثامن الهجري، وهو كتاب بلاغي وله ثلاثة أقسام: علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع، وكانت دراستي في القسم الأول (علم المعاني) وقد قسّم التبريزي كتابه هذا على ثمانية أبواب، اختص الباب الأول بالإسناد فبيّن فيه أحوال المسند إليه والمسند، فقمتُ بتتبع المسائل النحوية فيه، وتضمن هذا البحث أحوال المسند إليه، وقمتُ بعرضها على إحدى عشرة نقطة جمعت تلك الأحوال، وكان منهج الدراسة أن أعرض قول التبريزي الّذي تضمن المسألة النحوية ثُمَّ أقوم بشرحها من جميع كتب النحو

وأبيّن آراء العلماء بشكل دقيق وبشرح وافٍ، وكذلك بيان الأغراض البلاغية الّتي ذكرها التبريزي مندمجة مع أقوال النحاة تارة، ومذكورة في الكتاب وغيره من كتب البلاغة تارة أخرى، لكنّها جميعها قائمة على القواعد النحوية ومتصلة بها.

أولًا: حذف المسند إليه

المسند إليه المحذوف هو المبتدأ.

حذف المبتدأ:

ذكر التبريزي أمثلةً على حذف المبتدأ وذكر معها الغرض من الحذف، منها:

قولك للمستهل: الهلال أي: هذا الهلالُ فحذف (هذا) وهو المبتدأ والغرض هو الإحتراز عن العبث بناءً على ظاهر الحال وذلك بأن يكون المخاطب مستحضرًا له عارفًا أنَّك لا تريد إلاّ إيّاه [1].

ومنها:أن توهم صون لسانك عنه لغاية حسنه كما في قول الشاعر:

سَرِيْعٌ إلى ابنِ العَمِّ يَلْطُمُ وجْهَهُ وليْسَ إلى دَاعِي النّدَى بِسَرِيعِ[2]

أي: هو سريعٌ [3].

فيحذف المبتدأ إذا تقدم من ذكره ما يعلمه السامع فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقعون الهلال فيقول قائل: الهلال والله أي: هذا الهلال فيحذف (هذا)، ونحو: مررت برجل زيد أي: هو زيد، ونحو قوله تعالى: **((بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ))** الحج:72، ونحو قول القائل: كيف أنت؟ قلت: صالح أي: أنا صالح فحذفت (أنا) وهو المبتدأ، ونحو قولك وقد شممت ريحًا: المسك والله، أو رأيت شخصًا فقلت: عبد الله وربي [4].

وحذف المبتدأ للاختصار [5].

ويكثر حذف المبتدأ في جواب الاستفهام نحو قوله تعالى: **((وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ))** الهمزة:5-6 أي: هي نار، وبعد فاء الجواب نحو قوله تعالى: **((مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَ))** فصلت:46 أي فعمله لنفسه وإساءته عليها، و**((وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ))**

---

(1) ينظر: نفائس التنصيص:178.

(2) البيت للأُقيشر الأسدي ينظر:ديوانه:92.

(3) نفائس التنصيص:179.

(4) ينظر: الأصول في النحو: 68/1، واللمع: 30، والمفصل في صنعة الإعراب:44، وشرح المفصل لابن يعيش، 239/1، والكافية: 16، وشرح الرضي على الكافية: 272/1، وشرح ابن عقيل: 246/1.

(5) البديع في علم العربية: 64/1.

البقرة:220 أي:فهم إخوانكم، وبعد القول نحو قوله تعالى: ((**وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ**)) الفرقان:5، وبعد ما الخبر صفة له في المعنى نحو قوله تعالى: ((**التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ**)) التوبة:112[1]

وحذفه واجب وجائز فالواجب في أربعة مواضع وهي [2]:

الأول: النعت المقطوع إلى الرفع في مدح نحو: مررتُ بزيدٍ الكريمِ، أو ذم نحو: مررتُ بزيدٍ الخبيثِ، أو ترحم نحو: مررتُ بزيدٍ المسكينِ والتقدير: هو الكريمُ وهو الخبيثُ وهو المسكينُ.

والثاني: أن يكون الخبر مخصوص نعم أو بئس نحو: نعم الرجلُ زيدٌ، وبئس الرجلُ عمروٌ والتقدير: هو زيد أي الممدوح زيد وهو عمرو أي المذموم عمرو.

والثالث: ما حكى الفارسي من كلامهم (في ذمتي لأفعلنّ) والتقدير: في ذمتي يمينٌ وكذلك ما أشبهه وهو ما كان الخبر فيه صريحًا في القسم.

والرابع: أن يكون الخبر مصدرًا نائبًا مناب الفعل نحو: صبرٌ جميلٌ والتقدير: صبري صبرٌ جميل، ونحو: سمعٌ وطاعةٌ والتقدير: أمري سمعٌ وطاعةٌ.

والجائز إذا دلّ عليه دليل كما مرَّ نحو أن يُقال: كيف زيدٌ؟ فتقول: صحيحٌ أي: هو صحيحٌ، وكقوله تعالى: ((**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَ**)) فصلت: 46 أي: فعمله لنفسه وإساءته عليها.[3]

ثانيا: ذكر المسند إليه

المسند إليه المذكور هو المبتدأ أيضًا.

ذكر التبريزي عدة أغراض متحصلة من ذكر المبتدأ، منها: أنَّ الأصل ذكره لأنَّه جزء الجملة فيُذكر جريًا على الأصل نحو: زيدٌ قائمٌ، ومنها بسط الكلام حيث كان الإصغاء مطلوبًا كما في قوله تعالى على لسان موسى (عليه السلام): ((**هِيَ عَصَايَ**)) طه:18 وكان الجواب يتم بمجرد أن يقول (عصًا) [4].

(1) ينظر: مغني اللبيب: 822، وهمهع الهوامع: 390/1.

(2) ينظر: أوضح المسالك:214/1–216، و شرح ابن عقيل: 255/1–256، وشرح الأشموني: 211/1.

(3) ينظر: أوضح المسالك: 214/1، وشرح ابن عقيل:244-246، وشرح الأشموني:205/1

(4) نفائس التنصيص: 181.

فالمبتدأ إذا دلَّ عليه دليل جاز حذفه أو إثباته فالحذف للاختصار كما مرَّ والإثبات للعناية به والتوكيد[1].

و يلزم إثبات المبتدأ في موضعين: الأول: إذا كان (ما) التعجبية نحو: ما أحسنَ زيدًا، ولا يجوز حذفها لأنَّ التعجب جرى مجرى المعتل فلا يتغير، والثاني: كل مبتدأ لو حذف لم يكن عليه دليل[2].

ثالثاً: تعريف المسند إليه

قال التبريزي: " تعريفه إمَّا بالإضمار أو بالعلمية أو بالموصولية أو باسم الإشارة أو باللام أو بالإضافة"[3].

وهذه أقسام المعرفة.

فالمعرفة: هي ما دلَّ على شيء بعينه، أو ما وُضع لشيء بعينه [4].

قال سيبويه: " المعرفة خمسة أشياء: الأسماء الّتي هي أعلامٌ خاصة، والمضاف إلى المعرفة إذا لم ترد معنى التنوين، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار "[5].

وذكر معها ابن مالك (المنادى)[6].

ومعنى العلم الخاص نحو زيدٌ وعمروٌ وإنَّما صار معرفة لأنَّه اسم وقع عليه يعرف به دون سائر أمته [7].

ومعنى الأسماء المبهمة أسماء الإشارة والموصولات [8].

والباقية معروفة وهي المعرّف بالإضافة، والمعرّف بالألف واللام، والضمائر.

وأعرفها المضمر ثمَّ العلم ثمَّ المبهم ثمَّ الداخل عليه حرف التعريف وأمَّا المضاف فيعتبر أمره بما يضاف إليه وأعرف أنواع المضمر ضمير المتكلم ثمَّ المخاطب ثمَّ الغائب [1].

---

(1) ينظر: البديع في علم العربية: 64/1.

(2) العدة في إعراب العمدة: 2/ 333.

(3) نفائس التنصيص: 183-184.

(4) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 245، والكافية: 37.

(5) الكتاب:5/2، وينظر: المقتضب: 280/4-276، والإيضاح العضدي: 279، واللمع:99، والمفصل في صنعة الأعراب: 245.

(6) شرح التسهيل: 115/1.

(7) ينظر: الكتاب:5/2، والمقتضب:276/4.

(8) المفصل في صنعة الإعراب: 245.

قال تعالى: ((**وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ**)) السجدة: 12، فهذا مثال ذكره التبريزي على التعريف بالإضمار والغرض منه إرادة التعميم، قال: "إذ ليس المراد بقوله (ترى) مجرد مخاطب بل كل من له صلوح الرؤية فهو داخل في هذا الخطاب إذ المعنى أنَّ حال المجرمين تناهت في الظهور إلى حدٍ يعرفها كل راءٍ"[2].

ومن الأمثلة التي ذكرها للتعريف بالعلمية قوله تعالى: ((**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**)) الإخلاص:1، والغرض منه أن يراد إحضار المسند إليه في ذهن السامع باسمٍ مختص به ليتميز عن غيره أفضل تمييز [3].

ومن أمثلة التعريف بالموصولية قوله تعالى: ((**وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ**)) يوسف:23، والغرض منه إرادة زيادة التقرير والتأكيد، فإنّ هذه العبارة أبلغ من قوله: وراودته امرأة العزيز في التأكيد لأنَّ يوسف (عليه السلام) إذا كان في بيتها كان أولى بقبول قولها [4]

ومن أمثلة التعريف باسم الإشارة قوله تعالى: ((**هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ**)) الإسراء:9، والغرض منه تعظيم المسند إليه بالقرب [5].

ومن أمثلة التعريف بـ(أل) قوله تعالى: ((**وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى**)) آل عمران:36، والغرض إرادة الإشارة إلى معهود بين المتكلم والسامع أي ليس الذكر الذي طلبته أم مريم كالأنثى التي وهبت لها لأنَّ الله سبحانه قد جعل هذه المولودة وابنها آية للعالمين[6].

رابعًا: تنكير المسند إليه

ذكر التبريزي عدة أغراض متحصلة من تنكير المسند إليه منها: أن يُراد الإفراد أي: جعل الحكم مخصوصًا بفردٍ واحدٍ كقوله تعالى: ((**وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى**)) يس:20 أي:جاء رجل واحد لا رجلان ولا رجال، ومنها أن يُراد التقليل نحو قوله تعالى: ((**وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ**))التوبة:72 أي: رضاء قليل أكبر[7].

---

(1) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 245، و شرح التسهيل: 115/1.

(2) نفائس التنصيص: 185.

(3) المصدر نفسه:186.

(4) المصدر نفسه:187.

(5) نفائس التنصيص:193.

(6) المصدر نفسه:195.

(7) ينظر: المصدر نفسه: 203 – 205.

فالنكرة: ما لم تخص الواحد من جنسه نحو رجل وغلام، أو هي الموضوعة لفرد غير مُعيّن[1].

وقيل في تعريفها أيضا: هي الاسم الشائع في جنسه، أو ما شاع في جنس موجود كرجل أو مقدر كشمس[2].

والنكرة هي الأصل في الأسماء والمعرفة فرع لأنها الأسبق والمتقدمة عليها، وذلك لإندراج كل معرفة تحت كل نكرة من غير عكس[3].

وعلامة النكرة أن تقبل دخول (ال) التعريف عليها و (رُبَّ) نحو الرجل والغلام و رُبَّ رجل و رُبَّ غلام[4].

قال ابن مالك في الألفية:

نَكِرَةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَا أَوْ واقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا[5]

يعني أنَّ النكرة قسمان: أحدهما يقبل (أل) المُؤثِرّة أي المُعرِّفة نحو (رجل) فإنه يقبلها فتقول (الرجل).

والثاني: لا يقبل (أل) المُؤثِرّة بنفسه ولكنّه واقع موقع شيء يقبلها نحو (ذو) بمعنى صاحب فإنَّه لا يقبل (أل) ولكنّه واقع موقع صاحب و صاحب يقبل (أل) فيستدل على تنكير (ذو) بذلك، وكذلك (مَن) و(ما) نحو: مررتُ بمن معجب لك فإنَّه واقع موقع (إنسان) وبما معجب لك فإنَّه واقع موقع (شيء) ونحو (صهٍ) منونًا فإنّه واقع موقع (سكوتًا)[6].

وبعض النكرات أعم وأشيع من بعض فأعم الأسماء وأبهمها (شيء) وهو يقع على الموجود والمعدوم جميعًا قال تعالى: ((**إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ**)) الحج:1 فسّماها شيئًا وإن كانت معدومة [7].

---

(1) ينظر: اللمع:98، والتحفة الوسمية شرح على الدرة اليتيمة: 38.

(2) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: 119/1، وشرح قطر الندى وبل الصدى: 93، وشرح التصريح على التوضيح: 93/1، ودليل الطالبين لكلام النحويين: 31.

(3) ينظر: المقتضب: 276/4، والمرتجل في شرح الجمل: 312، وشرح ابن الناظم: 33.

(4) ينظر: اللمع: 98، وملحة الإعراب: 7، وشرح شذور الذهب لابن هشام: 170.

(5) ألفية ابن مالك: 12/1.

(6) ينظر: توضيح المقاصد: 356/1، وشرح ألفية ابن مالك المسمى (تحرير الخصاصة في شرح الخلاصة): 126/1، وأوضح المسالك:98/1، وإرشاد السالك: 1/ 111، وشرح ابن عقيل: 86/1، وشرح الأشموني: 85/1.

(7) ينظر: اللمع: 98، وشرح المفصل لابن يعيش:351/3، وارتشاف الضرب من لسان العرب: 907/2.

خامسًا: وصف المسند إليه

عرض التبريزي هذا الموضوع بذكر أمثلة توضح أغراض النعت بقوله "مُبيّنًا"، "مُخصصًا"، "مدح"، "ذم"، "تأكيد"(1).

و الوصف و الصفة هو النعت فالوصف والصفة اصطلاح البصريين والنعت اصطلاح الكوفيين وعند أكثر النحويين أنّهما مترادفان (2).

والنعت أحد أنواع التوابع والتوابع خمسة وهي: النعت، والبدل، وعطف النسق، وعطف البيان، والتوكيد)(3)

والمقصود بالتابع: "هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقًا"(4).

والنعت: "هو التابع الّذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به ".

المراد بالمكمل الموضح للمعرفة نحو: جاء زيد التاجر أو التاجر أبوه والمخصص لنكرة نحو: جاءني رجل تاجر أو تاجر أبوه (5).

و"هو تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره "(6).

وفائدة النعت هو التفرقة بين المشتركين في الاسم (7)

وكذلك تخصيص النكرة نحو: مررتُ برجلٍ كاتبٍ، و توضيح المعرفة نحو: مررتُ بزيدٍ الخيّاطِ، و المدح نحو: بسم الله الرحمن الرحيم، و الذم نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، و الترحم نحو: اللَّهُمَّ ارحم عبدك المسكين، والتوكيد نحو قوله تعالى: **((تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ))**البقرة:196 وقوله تعالى: **((فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ))** الحاقة:13، وكقولهم: أمس الدابر(8).

---

(1) ينظر: نفائس التنصيص: 207–209.

(2) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 107/2، وهمع الهوامع: 145/3، وفتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية: 407.

(3) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1153/3، وتوضيح المقاصد: 945/2، وأوضح المسالك: 269/2، و إرشاد السالك: 950/2، وشرح ابن عقيل: 191/3.

(4) شرح ابن عقيل: 190/3.

(5) ينظر: أوضح المسالك: 3/ 270–271.

(6) الآجرومية: 14.

(7) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 149، والمقدمة الجزولية في النحو: 56.

(8) ينظر: المصدران أنفسهما، واللمحة في شرح الملحة:727/2، و شرح قطر الندى وبل الصدى: 284، وأوضح المسالك: 272/3، وهمع الهوامع: 145/3.

سادسًا: توكيد المسند إليه

ضرب التبريزي في هذا الموضوع أمثلةً موضحًا فيها فائدة التوكيد مستعملاً كلاً من نوعيه اللفظي والمعنوي[1].

والتوكيد: يقال له توكيد وتأكيد كما يقال في فعله وكدَّ وأكدّ، ومعناه: تمكين معنى القول عند السامع [2].

وهو ضربان لفظي ومعنوي:

فاللفظي: هو إعادة اللفظ الأول بعينه أي: تكرير اللفظ، ويكون في الأسماء نحو: رأيتُ زيدًا زيدًا، وفي الأفعال نحو: قام عمروٌ قام وقمْ قمْ، وفي الحروف نحو: في الدار زيدٌ فيها ونحو قوله تعالى: ((**وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا**)) هود:108، وفي الجمل نحو: قام عمروٌ قام عمروٌ و ضربتُ زيدًا ضربتُ زيدًا[3] .

والمعنوي: هو تكرير المعنى دون لفظه نحو: رأيتُ زيدًا نفسه، ورأيتكم أنفسكم، ومررتُ بكم كلكم.

والألفاظ الّتي يُؤكَّد بها في المعنى تسعة ألفاظ: نفسه، وعينه، وأجمع، وأجمعون، وجمعاء، وجمع، وكلهم، وكلاهما، وكلتاهما، وأمّا أكتعون أبصعون، وكتعاء بصعاء، وكُتع بُصع فكلها توابع لأجمع لا تستعمل إلّا بعده ولا تستعمل منفردة، ومعناها كمعنى (أجمعين) وهو الإحاطة والعموم[4].

فالنفس والعين ترفع توهم الإضافة إلى المتبوع فقولنا: جاء زيدٌ نفسه أو عينه المراد بهما حقيقته، ولا بد من إضافتهما إلى ضمير المُؤكد مطابقًا له في الإفراد والتذكير وفروعهما، وينفردان عن باقي ألفاظ التوكيد بجواز جرهما بباء زائدة، ويجوز الجمع بينهما ويبدأ (بالنفس)لأنها عبارة عن جملة الشيء و(العين) مستعارة في التعبير عن الجملة نحو: جاء زيدٌ نفسه عينه، ويجب إفرادهما مع المفرد وجمعهما على وزن أفعل مع التثنية والجمع تقول: جاء الزيدان أنفسهما أعينهما والزيدون أنفسهم أعينهم والهندات أنفسهن أعينهن [5].

---

(1) ينظر: نفائس التنصيص: 209–210.

(2) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 394/1، واللمحة في شرح الملحة:705/2.

(3) ينظر: الأصول في النحو: 20/2، واللباب في علل البناء والإعراب:394/1، وشرح المفصل لابن يعيش: 219/2، واللمحة في شرح الملحة: 705/2، وشرح قطر الندى وبل الصدى: 289.

(4) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:220/2، والآجرومية: 15.

(5) ينظر: تسهيل الفوائد:164، وتوضيح المقاصد: 967/2 –968، و شرح قطر الندى وبل الصدى: 293، وأوضح المسالك: 3/ 293–294.

و(كل) وأخواتها ترفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم ولا يؤكد بها إلا ذو أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه غير مثنى، وكلا وكلتا للمثنى، وجميع بمنزله (كل) ويجب إضافة (كل) وأخواتها إلى ضمير المُؤكد نحو: جاء الجيشُ كله والزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما، ويضاف إليها (عامة) وهي أيضا تضاف إلى ضمير المُؤكد نحو: جاء الجيشُ عامته[1] .

ويجوز إذا أريد تقوية التوكيد أن تتبع (كله) بـ (أجمع) و(كلها) بـ(جمعاء) و(كلهم)بـ(أجمعين) و(كلهن) بـ(جمع) نحو قوله تعالى: ((**فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ**)) ص:73، وقد يؤكد بهن وإن لم يتقدم (كل) نحو قوله تعالى: ((**لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ**))الحجر:39 وقوله: ((**لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ**))الحجر:43[2].

"وفائدة التوكيد تمكين المعنى في نفس المخاطب وإزالة الغلط في التأويل وذلك من قبل أنّ المجاز في كلامهم كثر شائع يعبرون بأكثر الشيء عن جميعه وبالمسبب عن السبب، فإن قلت جاء زيدٌ زيدٌ يزال الوهم بتكرير الاسم وكذلك (النفس) و(العين) فإذا قلت: جاءني زيدٌ نفسه أو عينه فيزيل التأكيد ظن المخاطب من إرادة المجاز ويؤمن غفلة المخاطب، و(كل) و(أجمع) يجديان الشمول والعموم والتأكيد بهما لإفادة ذلك فإذا قلت: جاءني القومُ كلهم أجمعون جئت بالتأكيد لئلا يفهم غير المراد ولك أن تأتي ب(كل) وحدها وب(أجمع) وحدها لأن معناهما واحد في التأكيد من جهة الإحاطة والعموم فإن جمعت بينهما فللمبالغة في التأكيد "[3].

ومن هذا الكلام نستنتج ما ذكره التبريزي من أغراض التوكيد بقوله "زيادة البيان " و" دفع توهم التجوز " و"دفع توهم السهو " و"دفع توهم عدم الشمول " [4].

سابعًا: بيان المسند إليه

قال التبريزي: "بيانه أي: إتباعه بعطف بيان وذلك لإرادة إيضاح المسند إليه باسم مختص نحو قولك: قدمَ صديقك خالدٌ "[5].

فعطف البيان: هو التابع الموضح المخصص متبوعه غير مقصود بالنسبة ولا مشتقًا ولا مؤولًا بمشتق.

---

(1) ينظر: توضيح المقاصد: 2/ 969–972، وأوضح المسالك: 297/3.

(2) ينظر: المصدران أنفسهما، وشرح قطر الندى وبل الصدى: 294، وشرح ابن عقيل: 3/ 209

(3) شرح المفصل لابن يعيش:221/2–222:، وينظر: علل النحو: 387، واللباب في علل البناء والإعراب: 394/1.

(4) ينظر:نفائس التنصيص: 209–210.

(5) المصدر نفسه: 210.

فـ (الموضح والمخصص): يخرج التوكيد وعطف النسق، و(غير المقصود بالنسبة) يخرج البدل لأنَّه في نية تكرار العامل، و(لا مشتقًا ولا مؤولًا به) يخرج النعت لأنَّ عطف البيان لا يكون إلّا جامدًا [1].

ويسميه الكوفيون (الترجمة)[2].

واتفق النحويون على أنَّه معرفة تابع لمعرفة وهو يوضح هذه المعرفة كقول الشاعر:

أَقْسَمَ بِاسمِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ[3]

واختلفوا في كونه نكرة تابع لنكرة فمن قال بذلك الكوفيون وجماعة وهم الفارسي وابن جني والزمخشري وابن عصفور وابن مالك وجعلوا منه قوله تعالى: ((**أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ**)) المائدة:95 فيمن نونّ (كفّارة) وقوله تعالى: ((**مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ**))إبراهيم:16، وقوله تعالى: ((**مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ**)) النور:35 والباقون يوجبون في ذلك البدلية ويخصون عطف البيان في المعارف[4].

وهو يوافق المتبوع في أربعة من عشرة: أوجه الإعراب الثلاثة، والإفراد، والتذكير، والتنكير وفروعهن[5].

و كل ما حكم بأنَّه عطف بيان فجائز جعله بدلاً إلاّ في موضعين [6]:

الأول: أن يكون المعطوف خاليًا من لام التعريف والمعطوف عليه معرّف بها مجرور بإضافة صفة مقترنة بها.

كقول الشاعر:

أَنَا ابنُ التّارِكِ البَكْرِيَّ بِشْرٍ عليهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا[1]

---

(1) ينظر: شرح ابن الناظم:366، و اللمحة في شرح الملحة: 737/2-738.

(2) ينظر: إرتشاف الضرب من لسان العرب: 1943/4، وهمع الهوامع: 159/3.

(3) البيت لعبد الله بن كيسبة أو لأعرابي في خزانة الادب: 154/5-156، ونسب لرؤبة في شرح المفصل لابن يعيش:272/2 وليس في ديوانه.

(4) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1194/3، وارتشاف الضرب من لسان العرب: 1943/4، و توضيح المقاصد:128/1، وأوضح المسالك: 310/3 – 311، وشرح الأشموني: 357/2.

(5) ينظر: شرح التسهيل: 3/ 325، وأضح المسالك:311/3، وشرح شذور الذهب لابن هشام:562-563، وشرح ابن عقيل:220/3.

(6) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1195-1197، وشرح ابن الناظم:368-369، وأوضح المسالك: 313/3-315، وشرح ابن عقيل:222/3.

فإنّ (بشر) عطف على (البكري) ولا يجون أن يكون بدلاً لأنَّ البدل في تقدير إعادة العامل و(التارك) لا يصح أن يضاف إليه إذ لا تضاف الصفة المقترنة بالألف واللام إلى عارٍ منها.

الثاني: أن يكون التابع مفردًا معربًا والمتبوع منادى نحو: يا أبا علي زيدًا فإنَّ (زيدًا) عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً لأنَّه لو كان بدلاً لكان في تقدير إعادة حرف النداء فكان يلزم أن يكون مبنيًا على الضم.

ومثل (زيدًا) في المثال المذكور (عبد شمس) و(نوفلًا) في قول الشاعر:

أيَا أخوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ ونَوْفَلاً أُعيذُكُمَا باسمِ أنْ تُحدِثَا حَرْبَا[2]

ويجعل أكثر النحويين التابع المكرر به لفظ المتبوع عطف بيان كقول الشاعر:

إنَّي وأسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرًا لقائِلٌ يَا نصرُ نصرٌ نصراً[3].

وابن مالك جعله توكيدًا لفظيًا إذ قال: " والأولى عندي جعله توكيدًا لفظيًا لأَنَّ عطف البيان حقه أن يكون للأول به زيادة وضوح، وتكرير اللفظ لا يتوصل به إلى ذلك ف(نصر) المرفوع توكيدًا على اللفظ و(نصر) المنصوب توكيدًا على الموضع ويجوز أن يكون مصدرًا بمعنى الدعاء كـ (سقيًا له) "[4] أو منصوبًا على الإغراء بمعنى عليك نصرًا[5].

وفي هذا البيت ثلاث إنشادات[6]:

الأول: يا نصرُ نصرًا نصرًا فـ (نصرًا) الأول و(نصرًا) الثاني كلاهما عطف بيان على الموضع.

الثاني: يا نصرُ نصرٌ نصرًا ف(نصرٌ) المرفوع المنوّن عطف بيان على اللفظ و(نصرًا) عطف بيان على الموضع.

الثالث: يا نصرُ نصرُ نصرًا فـ (نصر) المرفوع بدل و(نصرًا) المنصوب عطف بيان على الموضع.

ثامنًا: الإبدال من المسند إليه

ذكر التبريزي الغرض من إبدال المسند إليه بقوله: (وذلك لإرادة التقرير) وذكر أمثلةً اشتملت على أنواع البدل[7].

---

(1) البيت لمرار بن سعيد الأسدي ينظر: الكتاب:182/1، وخزانة الأدب: 183/5.

(2) البيت لطالب بن أبي طالب بن عبد المطلب ينظر: شرح التصريح على التوضيح:150/2.

(3) البيت لرؤبة ينظر: الكتاب: 185/2، وخزانة الأدب: 219/2.

(4) شرح الكافية الشافية: 3/ 1195، وهمع الهوامع: 159/3.

(5) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 422/2.

(6) ينظر الأصول في النحو: 1/ 334-335، وشرح المفصل لابن يعيش:328/1.

(7) نفائس التنصيص: 211.

والبدل: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة. فأخرج بـ(المقصود بالحكم) النعت والتوكيد وعطف البيان لأنّهنَّ مكملات للمقصود بالحكم و(بلا واسطة) المعطوف بـ(بل ولكن) فإنّهما مقصودان بالحكم لكن بواسطة[1].

والبدل على أربعة أضرب:

الأول: بدل كل من كل وهو المطابق للمبدل منه المساوي له في المعنى نحو: مررتُ بأخيك زيدٍ ونحو قوله تعالى: ((**إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ**)) إبراهيم:1-2 فـ(الله) بدل من (العزيز) [2].

الثاني: بدل بعض من كل نحو: أكلتُ الرغيفَ نصفَه ونحو قوله تعالى: ((**ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ**)) المائدة: 71 فـ (كثيرٌ) بدل من (الواو) في (عموا) [3].

الثالث: بدل الاشتمال: وهو ما يدل على معنى في متبوعه أو يستلزم معنى في متبوعه فالدال على معنى في المتبوع كقولك: أعجبني زيدٌ حسنُه، والدال على ما يستلزم معنى في المتبوع كقولك: أعجبني زيدٌ ثوبُه ونحو قوله تعالى: ((**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ**)) البقرة:217 لأنَّ القتال في الشهر الحرام يستلزم معنى فيه وهو ترك تعظيمه [4].

ولا بدَّ في بدل الاشتمال من رعاية أمرين: الأول: إمكان فهم معناه مع الحذف نحو: أعجبني زيدٌ علمُه وأدبُه فإنَّ ذكر (زيد) يشتمل على علمه وأدبه اشتمالًا يفهم معناه في الحذف، ويمتنع في قولنا: عقلتُ زيدًا بعيرَه لأنَّ ذكر (زيد) لا يشتمل على البعير ولا يشعر به.

الثاني: حسن الكلام على تقدير حذفه فامتنع في نحو: أسرجتُ زيدًا فرسهُ لأنَّه وإن فهم معناه في الحذف لا يحسن استعمال مثله، وإن جاء شيء منه حمل على الإضراب أو الغلط [5].

---

(1) ينظر: شرح ابن الناظم: 393/1، وتوضيح المقاصد:1036/2، وشرح ألفية ابن مالك المسمى (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة): 526/2، وأوضح المسالك: 362/3، وشرح المكودي: 233/1، وشرح كتاب الحدود في النحو:261/1.

(2) ينظر: شرح ابن الناظم:393/1، وتوضيح المقاصد:1036/2، وشرح ابن عقيل: 247/3، وشرح التصريح على التوضيح: 191/2-192.

(3) ينظر: شرح ابن الناظم: 394/1، وتوضيح المقاصد: 1037/2، وشرح ابن عقيل:247/3، وشرح التصريح على التوضيح: 192/2.

(4) ينظر: شرح ابن الناظم:394/1، وتوضيح المقاصد: 1037/2، وشرح ابن عقيل: 247/3، وشرح التصريح على التوضيح: 193/2.

(5) ينظر: شر ابن الناظم: 394/1، توضيح المقاصد: 1037/2.

والغالب في بدل البعض والاشتمال مصاحبة ضمير عائد على المبدل منه وقد يخلوان عنه كقوله تعالى: ((**وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**)) آل عمران: 97 فـ (مَن استطاع) بدل من (الناس)على أظهر الاحتمالين، والاحتمال الثاني: أن يكون (الحج) مصدرًا مضافًا إلى المفعول و(من) فاعل المصدر على معنى: (ولله على الناس أن يحج البيت المستطيع)، ونحو قوله تعالى: ((**قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ**)) البروج:4-5 [1].

والكسائي لا يُعد (من استطاع) في قوله تعالى: ((**وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**)) بدلًا بل قال أنّ (مَن) شرطية مبتدأ والجواب محذوف أي: مَن استطاع فليحج [2].

وفي قوله تعالى: ((**قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ**)) ذهب الفرّاء وابن طراوة إلى أنَّ (النار) بدل كل من كل حيث عبّر عن الأخدود بالنار، وقال ابن هشام هو على حذف مضاف أي: أخدود النار، وقال ابن خروف هو بدل [3].

الرابع: البدل المباين للمبدل منه بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه وهو نوعان:

الأول: بدل الإضراب: وهو ما يذكر متبوعه بقصد ويسمى بدل البداء نحو: أكلتُ تمرًا زبيبًا فأخبرت أولًا بأكل التمر ثمَّ أضربت عنه وجعلته في حكم المتروك ذكره وأبدلت الزبيب على حد العطف ب(بل) إذا قلت: أكلتُ تمرًا بل زبيبًا.

الثاني: بدل الغلط والنسيان: وهو ما لا يريد المتكلم ذكر متبوعه بل يجري لسانه عليه من غير ما قصد كقولك: لقيتُ رجلاً حمارًا أردت أن تقول: لقيتُ حمارًا فغلطت أو نسيت فقلت: (رجلاً) ثمَّ تذكرت فأبدلت منه (الحمار)[4].

ولم يستعمل التبريزي هذا النوع قائلًا: ((وأمّا بدل الغلط فلا حظّ له ممَّا نحن فيه لأنَّه غير فصيح ولهذا لم يوجد في القرآن ولا في كلام فصيح)) وهذا ما قاله بعض النحاة أشهرهم المبرّد و ابن السرّاج وابن الصائغ [1].

---

(1) شرح ابن الناظم:394/1، وينظر: توضيح المقاصد:1038/2، وشرح ألفية ابن مالك المسمى (تحرير الخصاصة في شرح الخلاصة): 534/2.

(2) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: 309/1.

(3) ينظر: توضيح المقاصد: 1038/2.

(4) ينظر: شرح ابن الناظم: 395/1، وتوضيح المقاصد: 1040/2، وأوضح المسالك: 366/3-367، وشرح ابن عقيل: 249/3، وشرح الأشموني: 4/3.

ويجوز أن تبدل المعرفة من المعرفة نحو: قام أخوك زيدٌ، والنكرة من النكرة نحو: مررتُ برجلٍ غلامَ رجلٍ، والمعرفة من النكرة نحو: مررتُ برجلٍ زيدٍ، والنكرة من المعرفة نحو: ضربتُ زيدًا رجلًا صالحًا، والمظهر من المضمر نحو: مررتُ به أبي محمدٍ، والمضمر من المظهر نحو: رأيتُ زيدًا إيَّاه، والمضمر من المضمر نحو: رأيتهُ إيَّاه، والمظهر من المظهر نحو: رأيتُ زيدًا أخاك[2].

والغرض من البدل التحقيق والتشديد، و الإيضاح والتخصيص قال ابن جني: " اعلم أنَّ البدل يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد ومجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص "[3].

وإلى هذين المعنيين أشار الزمخشري بقوله: " وهو الّذي يعتمد في الحديث وإنَّما يذكر لنحو من التوطئة وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الإفراد " [4].

وذكر ابن الناظم (التقرير) بقوله: " لإفادة توكيد الحكم وتقريره"[5].

تاسعًا: عطف شيء عليه

ذكر التبريزي أمثلةً اشتملت على حروف العطف (الواو، الفاء، ثمَّ، حتّى، لا، بل، أو) وذكر لكل منها معناها [6].

وعطف النسق: تابعٌ يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف [7].

وحروف العطف عشرة وهي: الواو، والفاء، وثُمَّ، وأوْ، وإمَّا، وأمْ، وبلْ، ولكنْ، ولا، وحتَّى[8].

وهي على ضربين [1]:

---

(1) نفائس التنصيص:211، وينظر: المقتضب: 28/1، و الأصول في النحو: 48/2، و اللمحة في شرح الملحة: 716/2-717.

(2) ينظر: اللمع:87/1-88، وشرح المقدمة المحسبة: 424-426، والمفصل في صنعة الإعراب: 158/1، وشرح ابن الناظم: 396/1، واللمحة في شرح الملحة: 717/2-720، وتوضيح المقاصد: 1042/2-1044.

(3) اللمع:1/ 87، وينظر: البديع في علم العربية: 342/1.

(4) المفصل في صنعة الإعراب: 157/1.

(5) شرح ابن الناظم:393/1.

(6) ينظر: نفائس التنصيص:212-213.

(7) ينظر: شرح ابن الناظم: 730/1، واللمحة في شرح الملحة: 689/2، وأوضح المسالك: 317/3، و شرح ابن عقيل:224/3، وشرح التصريح على التوضيح:153/2.

(8) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: 690/2-691.

الأول: ما يُشرِك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقًا أي لفظًا وحكمًا وهي (الواو، والفاء، وثُمَّ، وحتّى، وأمْ، وأوْ).

الثاني: ما يُشرك لفظًا فقط أي يُشرك الأول في إعرابه لا في حكمه وهي (بلْ، ولا، ولكنْ).

وسأذكر معاني هذه الحروف كالآتي:

الواو: قال التبريزي:" إذا قلت: جاء زيدٌ وعمروٌ فالمراد تفصيل المسند إليه مع اختصار فأمّا تفصيل المسند إليه فلأنَّ العطف أفاد شركة زيد وعمرو في المجيء وأمّا الاختصار فلحذف الفعل من المعطوف لأنَّ الأصل جاء زيدٌ وجاء عمروٌ "[2].

والواو تفيد اشتراك الثاني فيما دخل فيه الأول وليس فيها دليل على أيّهما كان أولًا نحو: جاءني زيدٌ وعمروٌ ومررتُ بالكوفةَ والبصرةَ [3].

وهي أصل حروف العطف والدليل على ذلك أنَّها لا توجب إلاّ الاشتراك بين الشيئين فقط في حكم واحد وسائر حروف العطف توجب زيادة حكم على هذا فـ (الفاء) مثلاً توجب الترتيب و (أو) الشك و(بل) الإضراب[4].

وتستعمل لمطلق الجمع أي يصح أن يعطف بها لاحق نحو جاء زيدٌ وعمروٌ بعده، أو سابق نحو: جاء زيدٌ وعمروٌ قبله، أو مصاحب نحو: جاء زيدٌ وعمروٌ معه، ومذهب الكوفيين أنها للترتيب ورُدَّ بقوله تعالى: ((**إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا**)) المؤمنون:37[5].

(1) ينظر:شرح ابن الناظم:370/1–371، أوضح المسالك: 317/3–318، وشرح ابن عقيل: 225/3.

(2) نفائس التنصيص:212

(3) ينظر: المقتضب: 10/1، والأصول في النحو:55/2.

(4) علل النحو: 377/1، واللباب في علل البناء والإعراب: 416/1.

(5) ينظر: شرح ابن الناظم:371/1، وتوضيح المقاصد: 996/2–997، وشرح قطر الندى وبل الصدى: 301/1–302، وشرح شذور الذهب لابن هشام: 577/1، وشرح ابن عقيل: 226/3.

وتنفرد من سائر حروف العطف بأن يعطف بها على ما لا يستغنى به عن متبوعه نحو (تفاعل، وافتعل) تقول: تخاصم زيدٌ وعمروٌ، واختصم زيدٌ وعمروٌ، واصطفَ هذا وابني ولا يجوز العطف في هذه المثل وشبهها بغير (الواو) [1].

الفاء و ثُمَّ وحتّى: قال التبريزي: "الفاء تفيد تفصيل المسند مع الاختصار نحو: جاء زيدٌ فعمروٌ، أمّا تفصيله فلوقوع المجيء في زمانيين لدلالة الفاء على الترتيب وأمّا الاختصار فلحذف الفعل من المعطوف لأنَّ الأصل جاء زيدٌ فجاء عمروٌ، وفي معنى الفاء ثُمَّ وحتّى لا بُدّ في حتّى من تدريج وهو وقوع الشيء شيئًا فشيئًا كما يُشعر به " [2].

تفيد (الفاء) الترتيب والتعقيب، فالمعطوف بها ثانٍ عن المعطوف عليه من غير مهلة، و(ثُمَّ) تفيد الترتيب والمهلة وهي المعبر عنها بالانفصال نحو: قام زيدٌ فعمروٌ، فـ (عمرو) قام بعد (زيد) من غير تراخٍ ولا مهلة، فإذا قلت: قام زيدٌ ثُمَّ عمروٌ فـ (عمرو) قام بعد (زيد) وبينهما مهلة [3].

وتختص (الفاء) بأن يعطف بها ما لا يصلح أن يقع صلة لعدم الضمير الرابط على ما هو صلة نحو: الّذي يطير فيغضبُ زيد الذباب فـ (يطير) صلة للّذي و(يغضب زيد) معطوف على الصلة بالفاء وليس في المعطوف ضمير يعود على الموصول وفهم من ذلك أنّ المعطوف بالفاء جملة فعلية لكونه معطوفا على الصلة ولا تكون الصلة إلا جملة[4].

و(حتّى) معناها الغاية والتدريج ومعنى الغاية آخر الشيء ومعنى التدريج أنَّ ما قبلها ينقضي شيئًا فشيئًا إلى أن يبلغ إلى الغاية وهو الاسم المعطوف لذلك لا يكون المعطوف بها إلا بعضًا من المعطوف عليه نحو: ضربتُ القومَ حتّى زيدًا لأن (زيد) بعض القوم، ولا

(1) ينظر: توضيح المقاصد: 997/2، وشرح ابن عقيل: 227/3، و شرح المكودي على الألفية: 225/1.

(2) نفائس التنصيص: 212.

(3) ينظر: توضيح المقاصد:998/2، وشرح قطر الندى وبل الصدى: 302/1-303، وشرح شذور الذهب لابن هشام: 578/1، وشرح ابن عقيل: 227/3، وشرح المكودي على الألفية: 225/1.

(4) ينظر: توضيح المقاصد:1000/2، وأوضح المسالك: 325/3، وشرح ابن عقيل: 3 /228، وشرح المكودي على الألفية: 225/1.

يكون إلا غاية له إما في زيادة نحو: مات الناسُ حتّى الأنبياءُ، أو في نقص نحو: غلبك الناسُ حتّى النساءُ [1].

وذهب الكوفيون إلى أنَّها ليست بحرف عطف وإنما يعربون ما بعدها بإضمار والعطف بها رواه سيبويه وأبو زيد وغيرهما من العرب [2].

(لا): قال التبريزي:" **(لا)** لرد السامع عن الخطأ إلى الصواب نحو: جاءَ عمروٌ لا زيدٌ لمن اعتقد أن زيدًا جاء لا عمرًا" [3].

فيعطف بـ**(لا)** منفي بعد إثبات لقصر الحكم على ما قبلها إمّا قصر إفراد كما إذا اعتقد إنسان أنَّ زيدًا كاتب وشاعر وهو مخطئ في اعتقاده كونه شاعرًا وأردت أن ترده إلى الصواب فقلت: زيدٌ كاتبٌ لا شاعرٌ، وإما قصر القلب لاعتقاد المخاطب إلى غيره كما إذا اعتقد إنسان أن زيدًا جاهل وأخطأ في اعتقاده وأردت أن ترده إلى الصواب فقلت: زيدٌ عالمٌ لا جاهلٌ [4].

(بل):قال التبريزي: "يراد بها صرف الحكم عن المحكوم عليه إلى آخر نحو: جاء زيدٌ بل عمروٌ، وفي النفي ما جاء زيدٌ بل عمروٌ "[5].

ومعنى (بل) الإضراب فإن كان المعطوف بها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض واستئناف غيره نحو: زيدٌ شاعرٌ بل هو فقيهٌ، وإن كان مفردًا فلا يخلو إمّا أن يكون بعد نفي أو نهي أو بعد غيرهما فإن كانت بعد نفي أو نهي فهي لتقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو: ما قام زيدٌ بل عمروٌ فتقرر نفي القيام عن زيد وتثبته لعمرو، ونحو: لا تضرب خالدًا بل بشرًا فتقرر نهي المخاطب عن ضرب خالد وتأمره بضرب بشر، وإن كان المعطوف بـ(بل) بعد غير النفي

(1) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: 701/2، وتوضيح المقاصد: 1001/2، وشرح قطر الندى وبل الصدى: 303/1، وشرح شذور الذهب لابن هشام:578/1–579، وشرح المكودي على الألفية: 226/1.

(2) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1978/4، وتوضيح المقاصد: 995/2، وأوضح المسالك:328/3، وشرح الأشموني: 362/2.

(3) نفائس التنصيص:213.

(4) ينظر: شرح ابن الناظم:303/1، واللمحة في شرح الملحة: 700/2 –701، وتوضيح المقاصد: 1019/2.

(5) نفائس التنصيص:213.

والنهي فهي لإزالة الحكم عمّا قبلها حتى كأنَّه مسكوت عنه وجعله لما بعدها نحو: جاء زيدٌ بل عمروٌ [1].

(أوْ): قال التبريزي:" تفيد الشك للمتكلم كقول من لا يعلم أنَّ من جاء زيدٌ أو عمرٌو: جاء زيدٌ أو عمرٌو، وتفيد تشكيك المخاطب أي: إيقاعه في الشك كقولك لمن تريد أن تشككه جاء زيدٌ أو عمروٌ وأنت تعلم الحال "[2].

فـ (أو) يعطف بها في الطلب والخبر فإذا عطف بها في الطلب كانت إمّا للتخيير نحو: خذ هذا أو ذاك، وإمّا للإباحة نحو: جالسْ الحسنَ أو ابنَ سيرين، والفرق بينهما أن التخيير يأبى الجمع والإباحة لا تأباه، وإذا عطف بها في الخبر فهي إمّا للتقسيم نحو: الكلمةُ اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ، وإمّا الإبهام على السامع كقوله تعالى: ((**وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ**)) سبأ:24، وإما لشك المتكلم في ذي نسبة نحو: قام زيدٌ أو عمرٌو[3].

ولم يذكر التبريزي (إمّا، وأم، ولكن) ربّما لكونها حروفًا أُختلف في أنَّها من حروف العطف[4].

(إمّا) وهي التي تدخل عليها (الواو) وتسبق بمثلها فذكر ابن مالك: أن مذهب يونس وابن كيسان وأبي علي على أنَّها ليست بحرف عطف وأنَّ العطف ب(الواو) لا بـ(إمّا) إذا قلت: قام إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ، وذكر ابن عصفور اتفاق النحويين على أن (إمّا) ليست من حروف العطف لا الأولى ولا الثانية، وقد عدَّ سيبويه (وإمّا) من حروف العطف، وحمل بعضهم كلام سيبويه على ظاهره فقال: الواو رابطة بين (إمّا) الثانية وبين (إمّا) الأولى، وقال بعض المتأخرين: الواو عطف (إمّا) على (إمّا) و(إمّا) الثانية عطفت الاسم على الاسم الذي بعد (إمّا) الأولى، قال الرماني: (إمّا) الثانية حرف عطف، وتأول النحاة كلام سيبويه بأنه لما كانت صاحبة المعنى ومخرجة لـ(الواو) عن الجمع والتابع يليها سماها عاطفة مجازًا [5].

---

(1) ينظر: شرح ابن الناظم: 384/1، وشرح قطر الندى وبل الصدى: 308/1، وشرح شذور الذهب لابن هشام : 581/1، وشرح ابن عقيل: 236/3.

(2) نفائس التنصيص:213.

(3) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب:422/1-423، و شرح ابن الناظم:379/1، واللمحة في شرح الملحة: 695/2، وشرح قطر الندى وبل الصدى: 305/1، وشرح شذور الذهب لابن هشام:580/1-581.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1975/4.

(5)ينظر: شرح التسهيل 343/3-344، و ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1976/4، وتوضيح المقاصد: 1012/2-1013.

وإن كانت على رأي من قال أنَّها عاطفة فهي تفيد ما تفيده (أو) من التخيير نحو: خذْ من مالي إمّا درهمًا وإمّا دينارًا، والإباحة نحو: جالسْ إمّا الحسن وإمّا ابنَ سيرين، والتقسيم نحو: الكلمةُ إمّا اسمٌ وإمّا فعلٌ وإمّا حرفٌ، والإبهام والشك نحو: جاء إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ، والبعض قالوا ليست عاطفة وذلك لدخول الواو عليها وحرف العطف لا يدخل على حرف العطف، والفرق بينها وبين (أو) أنَّها أقعد في المعنى من (أو) من قبل أنَّ الكلام من أول وهلة يبنى على الشك أو الإباحة أو التخيير[1].

و(أم): وهي من الحروف المختلف فيها فذكر النحاس أنَّ فيها خلافًا، وذهب أبو عبيدة إلى أنَّها بمعنى الهمزة فإذا قيل: أقام زيدٌ أم عمروٌ فالمعنى: أعمرٌو قام فتصير على مذهبه استفهامين، وذهب محمد بن مسعود الغزني في كتابه (البديع) إلى أنّها عديل همزة الاستفهام وليست بحرف عطف ولذلك تقع بعدها جملة مستفهم عنها نحو: أضربتَ زيدًا أم قتلته، قال أبو حيان: فإن كانت بمعنى الهمزة فكيف تكون حرف عطف وعللّ أنَّهم اعتبروها حرف عطف لتوسطها بين شيئين محتملي الوجود لتعيين أحدهما بالاستفهام كتوسط (أو) بين اسمين محتملي الوجود [2].

فإن كانت على رأي من قال أنَّها عاطفة فتكون على قسمين متصلة ومنقطعة، فالمتصلة هي الّتي تقع بعد همزة التسوية نحو: سواءٌ عليّ أقمت أم قعدت ومنه قوله تعالى ((**سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا**)) ابراهيم:21، أو الّتي تقع بعد همزة مغنية عن (أي) نحو: أ زيدٌ عندك أم عمروٌ أي: أيّهما عندك، وقد تحذف همزة التسوية والهمزة المغنية عن (أي) عند أمن اللبس وتبقى (أم) متصلة ومنه قراءة ابن محيصن: ((سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم)) يس:10 بإسقاط الهمزة من (أنذرتهم).

والمنقطعة هي الّتي لم يتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة مغنية عن (أي) وتفيد الإضراب نحو قوله تعالى: ((**لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ**)) السجدة:2-3 أي: بل يقولون افتراه، ونحو إنَّها لإبلٌ أم شاءٌ أي: بل هي شاء[3].

و**(لكن):** مختلف بها على خمسة أوجه [4]:

---

(1) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 425/1، واللمحة في شرح الملحة:696/2، وشرح ابن عقيل: 234/3.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1979/4، وتوضيح المقاصد:995/2.

(3) ينظر: شرح التسهيل: 359/3-361، و شرح شذور الذهب لابن هشام:579/1-580، وشرح ابن عقيل: 229/3-231.

(4) ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1975/4-1976، وينظر: شرح الكافية الشافية: 1230/3-1231، وتوضيح المقاصد:995/2-996، وشرح الأشموني: 362/2.

الأول: أنَّها ليست بحرف عطف وهو مذهب يونس بل هي حرف استدراك والعطف بالواو تقول: ما قام سعدٌ ولكن سعيدٌ، ولا تزر زيدًا ولكن عمرًا.

الثاني: أنَّها حرف عطف وهو مذهب أكثر النحويين منهم الفارسي فتكون عاطفة ولا تحتاج إلى الواو تقول: ما قام زيدٌ لكن عمرٌو.

الثالث: أنَّها عاطفة بنفسها ولا بدَّ في العطف بها من الواو قبلها والواو زائدة قبلها إذا عطفت وهو اختيار ابن عصفور.

الرابع: العطف بها وأنت مُخير بين أن تأتي بالواو وألّا تأتي بها وهو قول ابن كيسان

الخامس: أنَّ العطف هو من عطف الجمل لا من عطف المفردات والواو هي العاطفة فإذا قلت: قام سعدٌ ولكن سعيدٌ فالتقدير: ولكن قام سعيدٌ.

فإذا كانت على رأي من قال أنَّها عاطفة فيعطف بها بعد النفي وبعد النهي نحو: ما ضربتُ زيدًا لكن عمرًا، ولا تضرب زيدًا لكن عمرًا، ولا يعطف بها في الإثبات [1].

وقد وردت حروف أخرى قال بعضهم أنَّها من حروف العطف وهي (إلّا، وليس، وأي، ولولا، وهلّا، وكيف، ومتى، وأين)[2].

أمّا **(إلّا)** فذهب الأخفش والفرّاء إلى أنَّها قد تكون حرف عطف وجعل الأخفش من ذلك قوله تعالى: **((لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ))** البقرة:150، وأجاز الفرّاء في قوله تعالى: **((خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ))** هود: 107 أي وما شاء ربك، و ذهب الجمهور إلى أنَّها لا تكون عاطفة وأن أحمد بن يحيى ذهب إلى أنّها حرف عطف في مثل: ما قام القومُ إلّا زيدٌ، وما ضربتُ القومَ إلّا زيدًا، وما مررتُ بالقوم إلا زيدٍ[3].

وأمّا **(ليس)** فحكى النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين أنَّهم ذهبوا إلى أنَّها قد تكون حرف عطف وحكاه ابن عصفور عن البغداديين[4].

وأمّا **(أي)** فذهب الكوفيون وتبعهم ابن السكاكي الخوارزمي من أهل المشرق وابو جعفر بن صابر من أهل المغرب إلى أنَّها حرف عطف نحو: رأيت الغضنفر أي الأسد قال أبو حيان: والصحيح أنَّها حرف تفسير وما بعدها عطف بيان يوافق في التعريف والتنكير ما قبله [1].

---

(1) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: 700/2، وشرح شذور الذهب لابن هشام: 581/1 –582، وشرح ابن عقيل:235/3.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 4/ 1975، وتوضيح المقاصد: 996/2.

(3) ارتشاف الضرب من لسان العرب: 4/ 1976 –1977، وينظر: شرح التسهيل: 345/3.

(4) ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1977/4، وينظر: شرح التسهيل: 346/3.

وأما (لولا، وهلاّ) فحكى أحمد بن يحيى عن الكسائي أنَّه أجاز: مررتُ بزيدٍ فلولا عمروٍ بحذف الباء وحكى ذلك الفراء ولولا هذه هي التحضيضية، وأما (هلّا) فذهب الكوفيون إلى أنَّها عاطفة قالوا: تقول العرب: جاء زيدٌ فهلاّ عمروٌ، وضربتُ زيدًا فهلّا عمرًا، قال أبو حيان: والصحيح أنَّها ليست عاطفة والرفع والنصب هو على إضمار الفعل بدليل امتناع الجر في نحو: ما مررتُ برجلٍ فهلاّ امرأةٍ [2].

و إمّا ما ورد من أدوات الاستفهام على إنَّها حروف عطف وهي (كيف، ومتى، وأين)، فذهب هشام إلى أنَّ (كيف) حرف نسق وزعم أنَّه لا ينسق بها إلا بعد نفي وأجاز: مررتُ بزيدٍ فكيف بعمروٍ وقال يونس: امرر على أيّهم أفضل إن زيدٌ وإن عمروٌ يعني إن مررت بزيدٍ وإن مررت بعمروٍ، قال سيبويه: وهذا يشبه قول النحويين: (ما مررت بزيدٍ فكيف أخيه) قال: وهذا رديء لا تتكلم به العرب وزعم يونس أنَّ الجر خطأ ونسب ابن عصفور العطف بـ(كيف) إلى الكوفيين، وقال ابن بابشاذ: لم يذهب إلى العطف بـ (كيف) إلّا هشام وحده، وأمّا (متى) فحكى ثعلب عن الكسائي أنَّه أجاز: مررت بزيدٍ فمتى عمروٍ بالجر ومنع ذلك الفرّاء كالبصريين، وأمّا (أين) فذهب الكوفيون إلى أنَّها من أدوات العطف وقالوا: قالت العرب: هذا زيدٌ أين عمروٌ [3] .

عاشرًا: الفصل بينه وبين المسند بضمير الفصل والعماد

قال التبريزي: "الفصل بينه وبين المسند بضمير الفصل والعماد، وذلك عند إرادة تخصيص المسند إليه بالمسند نحو قولك: زيدٌ هو المنطلق، وزيدٌ هو أفضل من عمروٍ وزيدٌ هو يذهب "[4].

ضمير الفصل: هو ضمير رفع منفصل يتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده إذا كان الخبر معرفة أو مضارعًا له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفعل من كذا، ليؤذن من أول أمره بأنَّه خبر لا نعت وليفيد ضربًا من التوكيد، ويسميه البصريون فصلًا والكوفيون عمادًا وذلك نحو: زيدٌ هو المنطلق، وزيدٌ هو أفضل من عمرو، ونحو قوله تعالى: ((**إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ**))الأنفال:32 ونحو: ((**كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ**)) المائدة:117[5].

---

(1) ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1978/4، وينظر: شرح التسهيل: 347/3، و شرح الأشموني: 361/2.

(2) ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1979/4.

(3) المصدر نفسه: 1979/4-1980.

(4) ينظر: نفائس التنصيص: 214.

(5) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 172/1، والمقدمة الجزولية في النحو: 1/ 184، والكافية في علم النحو: 1/ 33، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 565/1.

فله ثلاثة شروط:

أولاً: أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع ويكون هو الأول في المعنى.

ثانياً: أن يكون بين المبتدأ وخبره أو ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف نحو: إنَّ وأخواتها، وكان وأخواتها، وظننت وأخواتها.

ثالثاً: أن يكون ين معرفتين أو معرفة وما قاربها من النكرات.

وإنما اشترط أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع لأنَّ فيه ضربًا من التأكيد والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل نحو: قمتُ أنا ونحو قوله تعالى: ((**اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ**)) الأعراف: 19، ولذلك وجب أن يكون المضمر هو الأول في المعنى لآنَّ التأكيد هو المؤكد في المعنى ولهذا المعنى يسميه سيبويه وصفًا كما يسمى التأكيد المحض[1].

والفصل لا يظهر له حكم في باب (إنَّ) وأخواتها وباب المبتدأ والخبر لأنّ أخبارها مرفوعة فإذا قلت: زيدٌ هو القائمُ، وإنَّ زيدًا هو القائمُ، لم يعلم أنَّ المضمر فصلٌ أو مبتدأٌ إلاّ بالإرادة والنية، ولا يظهر الفرق بينهما في اللفظ ويظهر مع الفعل لأنَّ أخباره منصوبة نحو قولك: كان زيدٌ هو القائمُ، وظننتُ زيدًا هو العاقلُ فعُلم أنَّ (هو) فصل بنصب ما بعده، وإنّما وجب أن يكون بعد معرفة لانّ فيه ضربًا من التأكيد ولفظه لفظ المعرفة فوجب أن يكون الاسم الجاري عليه معرفة كما أنّ التأكيد كذلك ووجب أن يكون ما بعده معرفة أيضًا لأنَّه لا يكون ما بعده إلّا ما يجوز أن يكون نعتًا لما قبله ونعت المعرفة معرفة فلذلك وجب أن يكون بين معرفتين، ومعنى "أو ما قارب المعرفة " إشارة إلى باب "أفعل من كذا" لأنَّه يقع بعد الفصل وإن لم يكن معرفة وذلك لأنَّه مشابه للمعرفة من أجل أنَّه غير مضاف [2].

وسمّاه البصريون فصلًا لأنَّه يفصل بين النعت والخبر ولا محل له من الإعراب عندهم، وسماه الكوفيون عمادًا لانّهم يعتبرون أنَّ حكمه حكم ما قبله لأنَّه توكيد لما قبله فينزل منزلة (النفس) إذا كان توكيدًا فكما أنَّك إذا قلت: جاءني زيدٌ نفسُه كان (نفسه) تابعًا لـ (زيد) في إعرابه فكذلك العماد إذا قلت: زيدٌ هو العاقل يجب أن يكون تابعًا في إعرابه، وذهب بعضهم

(1) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 329/2.

(2) ينظر: المصدر نفسه 2/ 331.

إلى أنَّ حكمه حكم ما بعده لأنَّه مع ما بعده كالشيء الواحد فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه، وله موضع من الإعراب عندهم [1].

وتدخل عليه لام الابتداء نحو قوله تعالى: ((**إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ**))آل عمران: 62 [2].

و بعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره[3] وذلك نحو: ظننتُ أحدًا هو خيرٌ منك، فـ(أحدًا) مفعول أول، و(هو خيرٌ منك) في موضع المفعول الثاني، وكذلك: ما ظننتُ زيدًا هو قائمٌ، وكذلك: زيدٌ هو القائمُ، وإنَّ زيدًا هو العالم وهو استعمال ناس كثير من العرب حكاه سيبويه، وعن رؤبة أنّه كان يقول: " أظنُّ زيدًا هو خيرٌ منك " بالرفع، وحكى عيسى بن عمر أنَّ ناسًا كثيرًا من العرب يقولون: ((**وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ**)) الزخرف:76[4].

ويجب أن يكون مطابقًا للمعرفة الّتي قبله في الإفراد وضدَّيه والتكلم نحو: ((**وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ**)) الصافات: 165، والخطاب نحو: ((**أَإِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ**)) يوسف: 90، والغيبة نحو: ((**إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ**)) آل عمران: 62[5].

الحادي عشر: تقديم المسند إليه وتأخيره

ذكر التبريزي الأغراض الّتي من أجلها يُقدم المسند إليه على المسند قال: "لأنَّ ذكره أهم" إمّا لأنَّه الأصل" وإمّا لإرادة أن يتمكن الخبر في ذهن السامع لأنَّ في المبتدأ تشويقًا إليه" وإمّا لتعجيل المسرة" وإمّا لتعجيل المساءة "وإمّا لإيهام أنَّه لا يزول عن الخاطر" وإمّا لإيهام أنَّه يستلذ بذكره" وإمّا لإرادة توصيف المسند إليه للمسند" وإمّا لإرادة التخصيص وإمّا لدلالته على العموم "[6].

والمبتدأ هو المسند إليه في جميع الأمثلة الّتي ذكرها .

تقديم المبتدأ:

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 579/2، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: 128/2-129.

(2) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 172/1، و إرشاد السالك: 241/1، وشرح ابن عقيل: 372/1.

(3) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 172/1، والكافية في علم النحو: 34/1.

(4) ينظر:المفصل في صنعة الإعراب: 1/ 172، و شرح المفصل لابن يعيش: 2/ 332.

(5) ينظر: أمالي ابن الحاجب: 661/2، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 565/1، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: 129/2.

(6) ينظر: نفائس التنصيص: 214-234.

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر وذلك لأنَّ الخبر وصف في المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير كالوصف ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه [1].

ويجب التزام الأصل وهو تقديم المبتدأ لأسباب وهي:

أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين متساويتين ولا قرينة تبيّن المبتدأ من الخبر نحو: زيدٌ أخوك، وأفضلُ منك أفضلُ مني، فإن كان هناك قرينة معنوية يحصل بها التمييز لم يجب تقديم المبتدأ كقول الشاعر [2] :

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنا وبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ[3]

فـ (بنونا) خبر مقدم و(بنو أبنائنا) مبتدأ مؤخر إذ المراد(بني أبنائهم كبنيهم).

وإذا كان الخبر فعل وفاعله ضمير مستتر نحو: زيدٌ قام، لأنَّ تقديمه يوهم كون الجملة مركبة من فعل وفاعل [4].

وإذا كان الخبر مقترنًا بالفاء نحو: الّذي يأتيني فله درهم لأن سبب اقترانه بالفاء شبهه بجواب الشرط وجواب الشرط لا يجوز تقديمه.

وإذا كان الخبر محصورًا بـ (إلاّ) لفظا أو بـ (إنَّما) كما في قوله تعالى: ((**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ**)) آل عمران: 144 وكقوله: ((**إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ**)) هود:12.

وإذا كان الخبر مقترنًا بلام الابتداء لأنَّ اقترانها به يؤكد الاهتمام بالأولوية وتقدم خبرها عليها مناف لذلك فمُنع[5].

---

(1) ينظر: شرح التسهيل: 296/1، وشرح ابن الناظم:1/ 82، وشرح ابن عقيل: 227/1، والمقاصد النحوية: 504/1، وهمع الهوامع: 384/1.

(2) ينظر: شرح التسهيل: 296/1، وشرح ابن الناظم: 82/1، وشرح ألفية ابن مالك المسمى (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة): 1: 174، وأوضح المسالك: 205/1، وهمع الهوامع: 1/ 384.

(3) ينسب هذا البيت للفرزدق همام بن غالب في خزانة الادب: 444/1–445، ولم أجده في ديوانه.

(4) شرح التسهيل: 298/1، وشرح ابن الناظم: 82/1، وشرح ألفية ابن مالك المسمى (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة):175/1، وأوضح المسالك: 206/1، وهمع الهوامع: 385/1.

(5) شرح التسهيل: 1/ 298–300، وشرح ألفية ابن مالك المسمى (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة):176/1–177، وهمع الهوامع: 386/1.

وإذا كان المبتدأ ضمير الشأن نحو: هو زيدٌ منطلقٌ لأنَّه لو قدم خبره عليه فقيل زيدٌ منطلقٌ هو لم يعلم كونه ضمير الشأن ولتوهم كونه مؤكدًا للضمير المستكن في الخبر، وفي حكم ضمير الشأن قول القائل: كلامي زيدٌ منطلقٌ فإنَّ تأخير (كلامي) وتقديم (زيدٌ منطلقٌ) ممتنع لأنَّ سامع قولك: زيد منطلقٌ قد علم أنَّه كلامك فيتنزل قولك (كلامي) بعد ذلك منزلة قولك (كلامي هو كلامي) ولا فائدة من ذلك

وإذا كان المبتدأ أحد أسماء الاستفهام أو الشرط نحو: أيّهم أفضل ؟ ومَن يقمْ أقمْ معه وكذلك ما أضيف إلى بعض أسماء الاستفهام والشرط نحو: غلام أيّهم أفضل ؟ وغلام مَن يقمْ أقمْ معه [1].

وأن يكون الخبر طلبًا نحو: زيدٌ اضربه، وزيدٌ هلاّ ضربته، وكذلك عندما يكون المبتدأ دعاءً نحو: قوله تعالى: ((**سَلَامٌ عَلَيْكُمْ**)) القصص:55، و ويلٌ لزيدٍ [2].

تأخير المبتدأ:

قال التبريزي في تأخيره "لاقتضاء المقام تقديم المسند وله أسبابٌ تعرف من بعد"[3].

يجب تأخير المبتدأ وتقديم الخبر وذلك في أربعة مواضع [4]:

أولاً: أن يوقع تأخيره في لبس ظاهر كأن يكون الخبر ظرفًا أو حرف جر والمبتدأ نكرة محضة نحو: عندي درهمٌ ولي وطرٌ وذلك رفعا لإيهام كونه نعتًا في مقام الاحتمال وذلك لو قلت: درهمٌ عندي احتمل أن يكون (عندي) خبرًا للمبتدأ وأن يكون نعتًا له لأنَّه نكرة محضة وحاجة النكرة إلى التخصيص ليفيد الإخبار عنها آكد من حاجتها إلى الخبر، وكذلك نحو: عندي أنك فاضلٌ فإنَّ تأخير الخبر يوقع في إلباس (أن) المفتوحة بالمكسورة، و(أن) المؤكدة بالتي بمعنى (لعل).

ثانياً: أن يكون مع المبتدأ ضمير عائد على ما اتصل بالخبر كقولهم (على التمرةِ مثلها زبدًا) وكقول الشاعر:

---

(1) ينظر: شرح التسهيل: 1/ 298–300، وشرح ألفية ابن مالك المسمى (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة):1/176–177، وهمع الهوامع: 1/386.

(2) ينظر: همع الهوامع: 1/ 385 –386.

(3) نفائس التنصيص: 234.

(4) ينظر: شرح ابن الناظم: 1/83–84، وأوضح المسالك: 1/ 210– 212، وشرح ابن عقيل:1/240–243، وشرح الأشموني: 202–204.

أهابك إجلالاً وما بك قدرة عليّ ولكن ملء عينٍ حبيبها[1]

فـ(ملء عينٍ) خبر مقدم و(حبيبها) مبتدأ مؤخر لأنَّه معرفة وما قبله نكرة وتأخير المبتدأ واجب هنا لأنَّه لو قُدم لعاد الضمير معه إلى متأخر في اللفظ والرتبة.

ثالثاً: أن يكون الخبر واجب التصدير لتضمنه معنى الاستفهام نحو: أين زيدٌ فـ(زيدٌ) مبتدأ مؤخر و(أين) خبر مقدم ولا يؤخر فلا تقول زيدٌ أين لأن الاستفهام له صدر الكلام.

رابعاً: أن يكون المبتدأ محصورًا نحو: إنّما قائم زيدٌ، وما قائم إلاّ زيدٌ.

جواز التقديم والتأخير:

قد مرَّ أنَّ الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ويجوز أن يُقدم الخبر ويُؤخر المبتدأ إن لم يحصل ضرر من تقديم الخبر أي يحصل لبس أو نحوه، قال ابن مالك في ألفيته:

والأصل في الأخبار أن تؤخرا وجوزوا التقديم إذ لا ضررا [2]

وذلك نحو: قائمٌ زيدٌ، وقائم أبوه زيدٌ، وأبوه منطلقٌ زيدٌ، وفي الدار زيدٌ، وعندك عمروٌ، ومشنوءٌ مَن يشنؤك فـ(مَن) مبتدأ و(مشنوءٌ) خبر مقدم، وتميميٌ أنا، وكقوله تعالى: ((**سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ**)) الجاثية:21، وقال بعضهم أنّ الكوفيين منعوا تقدم الخبر الجائز التأخير عند البصريين وهذا المنع عن الكوفيين مطلقًا ليس بصحيح لأنَّهم منعوا ذلك في بعض المواطن وليس جميعها [3].

الخاتمة:

بعد أن تتبعتُ المسائل النحوية الّتي ضمنّها التبريزي أسطر كتابه، وبعد أن أوفرتُ عليها شرحًا وتفصيلاً تبيّن لي عدةً من النتائج:

أولاً: إنَّ علم البلاغة لا ينفَكُ عن علم النحو أبدًا بل لا يستطيع البلاغي في كثيرٍ من الأحيان بيان اللمحة البلاغية ما لم يعرِّج على النحو وقواعده.

(1) البيت لمجنون ليلي ينظر ديوانه: 58.

(2) ألفية ابن مالك: 18/1.

(3) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 44/1، وشرح المفصل لابن يعيش: 235/1–236، و شرح ابن عقيل: 227/1– 229، وشرح الأشموني: 199/1، وهمع الهوامع: 389/1.

ثانيًا: كان التبريزي (رحمه الله) نحويًا علاوةً على كونه بلاغيًا وكان هذا واضحًا من خلال إشاراته النحوية الدقيقة وشرحه لبعض الموضوعات وعرضه لآراء النحويين وتقصيه الصواب منها.

ثالثًا: كانت أغلب الأغراض البلاغية التي يذكرها التبريزي قد ذكرها النحويون ممّا يوضح الارتباط الوثيق بين البلاغة والنحو.

رابعًا: تبيّن أنَّ الإسناد هو الكلام والكلام المفتقِر إلى الإسناد لا يُسمى كلامًا وكلاً من طرفي الإسناد المسند والمسند إليه له أحوالٌ خاصة من ذكر وحذف وتقديم وتأخير وتعريف وتنكير وغيرها وعلى هذه الأحوال يتغير المعنى ويتكون معنىً جديدًا فتلتقط البلاغة هذا المعنى الجديد لتُسميه غرضًا فتتكوّن الأغراض البلاغية نتيجة لذلك.

خامساً: إنَّ الأغراض البلاغية الّتي تكوّنت من بيان أحوال المسند إليه تعكس جمال اللغة والتنسيق الدقيق والإعجاز الذي اتسمت به فينبغي أنْ تُلاحظ وتُذكر للطالب ليتضح له ذلك.

المصادر

- الآجرومية، ابن آجُرُّوم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، أبو عبد الله (المتوفى: 723هـ)، دار الصميعي، السعودية 1419هـ-1998م
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745 هـ)، رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1998 م
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى 767 هـ)، د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، 1373 هـ - 1954 م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ)، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت 2015.
- ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، دار التعاون ، مكة المكرمة ، (د.ت).
- أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: 646هـ)، د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، 1409 هـ - 1989 م
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ)، المكتبة العصرية، لبنان الطبعة: الأولى 1424هـ- 2003م

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ (288 – 377 هـ)، د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض، الطبعة الأولى، 1389 هـ – 1969 م.
- البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606 هـ)، د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1420 هـ
- التحفة الوسيمة شرح على الدرة اليتيمة، أبو عبد الله محمد عبد القادر بن محمد بن المختار بن أحمد العالم القبلوي الجزائري المالكي الشهير بالشيخ باي بلعالم (المتوفى: 1430 هـ)
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى ، 1998.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، دمشق 1387هـ – 1967م
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (763 – 827 هـ = 1362 – 1424 م)، الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، رسالة دكتوراة، الطبعة: الأولى، 1403 هـ – 1983 م
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ)، عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1428هـ – 2008م
- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: 1364هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، 1414 هـ – 1993 م
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: 1093هـ)، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الرابعة، 1418 هـ – 1997 م
- دليل الطالبين لكلام النحويين، مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسي الحنبلى (المتوفى: 1033هـ)، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية – الكويت، 1430 هـ – 2009 م

- ديوان الأُقيشر الأسدي: صنعه: الدكتور محمد علي دقّة، دار صادر، بيروت– لبنان، ط1(1997م).
- ديوان مجنون ليلى، عبد الستّار أحمد فرّاج، مكتبة مصر – دار مصر للطباعة
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686 هـ)، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1420 هـ – 2000 م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: 769هـ)، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون، 1400 هـ – 1980 م
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: 900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة الأولى 1419هـ– 1998مـ
- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: 778 هـ)، أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، 1428 هـ
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى 1421هـ– 2000م
- شرح الرضي على الكافية (686هـ)، رضي الدين الأستراباذي، يوسف حسن عمر الاستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الاسلامية كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، 1398 هـ – 1978 م جامعة قاريونس، ليبيا.
- شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة»، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (691 – 749 هـ)، الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1429 هـ – 2008 م
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1402 هـ – 1982 م

- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643هـ)، الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2001 م
- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (المتوفى: 469 هـ)، خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، الطبعة الأولى، 1977 م
- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي (المتوفى: 672 هـ)، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (المتوفى: 807 هـ)، الدكتور عبد الحميد هنداوي (مدرس البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، 1425 هـ - 2005
- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1990م ، مصر .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا (د.ت).
- شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة القاهرة : الحادية عشرة، 1383
- شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (899 - 972 هـ)، د. المتولي رمضان أحمد الدميري، المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر، والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمدينة المنورة جامعة الملك عبد العزيز، مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة: الثانية، 1414 هـ - 1993 م
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: 368 هـ)، : أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 2008 م

- العُدّة في إعراب العُمدَة، بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني (769 هـ)، مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، دار الإمام البخاري – الدوحة، الطبعة: الأولى (د.ت)
- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: 381هـ)، محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، 1420 هـ – 1999م
- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1431 هـ – 2010 م
- الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: 646 هـ)، الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة الأولى، 2010 م
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ – 1988 م
- اللباب في علل البناء والإعراب، : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ)، د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، 1416هـ 1995م
- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: 720هـ)، إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1424هـ/2004م
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت (د.ت)
- المرتجل (في شرح الجمل)، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (492 – 567 هـ)، علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)،مطبعة دمشق، 1392 هـ – 1972 م
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة: الأولى، 1420 هـ – 2000 م

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، 1985
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولى، 1993
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى 855 هـ)، أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، 1431 هـ - 2010 م
- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ)، محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت (د.ت)
- المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (المتوفى: 607هـ)، د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د حامد أحمد نيل – د فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى، دار الغد العربي(د.ت).
- ملحة الإعراب، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (المتوفى: 516هـ)، دار السلام – القاهرة/ مصر، الطبعة: الأولى، 1426هـ -2005م
- نفائس التنصيص في شرح كتاب التلخيص القسم الأول (علم المعاني)، محمد بن محمد التبريزي الآقسرائي المتوفى ما بعد سنة 776هـ، اطروحة مقدمة من قبل الطالب: عمار صلاح مطلك مخلف الفراجي، إشراف: أ.د.م مهند محمد شبيب الفهداوي، جامعة الأنبار، كلية التربية للعلوم الانسانية، 1442هـ -2020م
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي المتوفى: 911هـ، عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

References

• Al-Sunhaji, M. M. (1998). *Al-Ajrumiyah, Ibn Ajrum*. Al-Samai press. Saudi Arabia.

• Al-Andalusi, M. Y. (1998). *Resorption Of Beatings from The Tongue of The Arabs* (1st ed.). Al-Khanji Library for Publishing and Distribution. Cairo.

• Al-Jawziyyah, B. I. (1954). *Guidance of the traveller to solve the Alfiyyah of Ibn Malik* (1st ed.). Adwaa Al-Salaf press. Riyadh.

• Al-Sarraj, M. S. (2015). *Fundamentals of Grammar*. Al-Risala Foundation press. Beirut.

• Jamal Al-Din, M. A. (N.D). *Ibn Malik*. Al-Taawun press. Makkah.

• Al-Maliki, O. O. (1989). *Amali Ibn al-Hajeb*. Dar Al-Jeel. Beirut.

• Al-Anbari, A. M. (2003). *Justice in contention between the grammarians the Basrans, and the Kufis* (1st ed.). Modern Library press. Lebanon.

• Al-Farsi. (1969). *The humeral clarification*. A doctorate thesis, in university of Riyadh. Kingdom Saudi Arabia.

• A-Jazari, M. A. (1999). *Al-Badi in the science of Arabic* (1st ed). Umm Al-Qura University. Makkah. Saudi Arabia.

• Al-Maliki, M. A. (2009). *The handsome masterpiece, a commentary on the orphan pearl*. Ammar Verfi Press. Algeria.

• Al-Andalusi. A. (1998). *Appendix and supplementation in the explanation of the book of Tas'heel,* (1st ed.). Al-Qalam press. Damascus.

• Al-Jiani, M. A. (1967). *Facilitating Benefits and Complementing Objectives*. Al-Kitab Al-Arabi for Printing and Publishing. Cairo & Damascus.

• Al-Maliki, B. H. (2008). *Clarification of the Objectives and Paths of Explanation of the Alfiyyah of Ibn Malik* (1st ed.). Al-Fikr Al-Arabi. Cairo.

• Al-Ghalayini, M. M. (1993). T*he Collector of Arabic Studies* (28th ed.). Modern Library. Sidon. Beirut.

• Al-Baghdadi,A. O. (1997). *The Treasury of Literature and The Pulp of Lisan Al Arab* (4th ed.). Al-Khanji Library press. Cairo.

• Al-Hanbali, M. Y. (2009). *A guide for students to the words of grammarians.* Islamic Manuscripts and Libraries Administration press. Kuwait.

• Daqqa, M. A. (1997). *Diwan al-Uqayshir al-Asadi* (1st ed.). Al-Sader press. Beirut.

• Farrag, A. A. (1979). *Majnoon Laila's Divan*. Al-Misr for Printing. Cairo.

• Malik, B. M. (2000). *Explanation of Ibn al-Nazim on Alfiya Ibn Malik* (1st ed.). Al-Kutub Al-Alamiyyah press. Beirut.

• Al-Masri, A. A. (1980). *Explanation of Ibn Aqil on the Alfiyyah of Ibn Malik* (20th ed.). Al-Turath press. Cairo.

• Al-Ashmouni, A. M. (1998). *Al-Ashmouni's Explanation of Alfiyyah Ibn Malik* (1st ed.). Al-Kotob Al-Alami press. Beirut. Lebanon.

• Al-Jaish, M. Y. (2007). *Introduction to rules explaining the facilitation of benefits* (1st ed.). Al-Salam for Printing. Cairo. Egypt.

• Al-Azhari, Kh. A. (2000). *Declare the content of the clarification in grammar* (1st ed.) Al-Kotob Al-Ilmiyyah. Beirut. Lebanon.

• Al-Astrabadi, M. A. (1978). *Sharh al-Radi on Al-Kafiya*. Garyounis University press. Libya.

• Al-Wardi, Z. O. (2008). *Explanation of Alfiya Ibn Malik called "Tahrir al-Khasasa in explanation Al-Khalasah"* (1st ed). Al-Rushd Library press. Riyadh. Saudi Arabia.

• Al-Jiani, J. M. (1982). *Sharah Alkafia Alshaafia* (1st ed). Umm Al-Qura University Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, College of Sharia and Islamic Studies. Kingdom Saudi Arabia.

• Ibn al-Sane, Y. A. (2001). *Detailed explanation of al-Zamakhshari* (1sted.). Al-Kutub Al-Ilmiya press. Beirut. Lebanon.

• Babshath, T. A. (1977). *Explanation of the calculated introduction* (1sted.). Al-Asriya press. Kuwait.

• Al-Makudi, A. A. (2005). *Explanation of Al-Makudi on the Alfiya in the sciences of grammar and morphology by Imam Jamal al-Din Muhammad*

bin Abdullah bin Malik al-Tai al-Jiyani al-Andalusi al-Maliki. Modern Library press. Beirut. Lebanon.

• Jamal-Al-Din, M. A. (1990). *An Explanation of Facilitating the Benefits* (1st ed.). Hajar for Printing, Publishing, Distribution and Advertising. Cairo.

• Ibn Hisham, A. Y. (N.D). *Explanation of the Roots of Gold in The Knowledge of The Words of The Arabs*. United Distribution Company. Syria.

• Hisham, A. Y. (1963). *Explanation of the Dew Drop and The Echo* (11th ed.). Cairo press. Cairo.

• Al-Makki, A. A. (1993). *Explanation of The Book Limits In Grammar* (2nd ed.). Wahba Library press. Cairo.

• Al-Marzban, A. A. (2008). *Explanation of Sibawayh's book* (1st ed.). Al-Kotob Al-Alami press. Beirut. Lebanon.

• Al-Madani, B. A. (N.D). *Al-Uddah fi Al-Umdah* (1st ed.). Al-Imam Al-Bukhari press. Doha.

• Al-Warraq, M. A. (1999). *The grammar's reasons* (1st ed.) Al-Rasheed Library. Riyadh.

• Al-Hazmi, A. O. (2010). *Fath Rabb al-Bariyah fi Sharh Nazam al-Ajrumiyah (Nazam al-Ajrumiyah by Muhammad ibn Abi al-Qalawi al-Shanqeeti)* (1st ed.). Al-Asadi Library. Makkah.

• Al-Maliki, J. O. (2010). *Sufficient in the science of grammar* (1st ed.). Library of Arts. Cairo.

• Sibawayh, A. O. (1988). *The book* (3rd ed.). Al-Khanji Library. Cairo.

• Al-Baghdadi, A. A. (1995). *Al Llubab in the ills of construction and syntax* (1st ed.). Al-Fikr press. Damascus.

• Al-Sayegh, M. H. (2004). *Al-Lamha in explanation Al-Milha* (1st ed.). Medina. Saudi Arabia.

• Jinni, O. (N.D). *Al-Lum'a in al-Arabiya*. Cultural Books press. Kuwait.

• Al-Khashab, A. A. (1972). *Al-Murtajil (in explaining the sentences).* Damascus edition. Damascus.

• Al-Samarrai, F. (2000). *Syntax meanings* (1st ed.). Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution. Jordan.

• Hisham, A. Y. (1985). *Mughni Al-Labib on the books of Arabs* (6th ed.). Al-Fikr press. Damascus.

• Al-Zamakhshari, J. O. (1993). *Al-Mufassal in the art of syntax* (1st ed.). Al-Hilal library. Beirut. Lebanon.

• Al-Ayni, B. M. (2010). *Grammatical Purposes In Explaining The Evidence Of The Explanations Of The Alfiyyah - Which Is Famous For Explaining The Major Evidence* (1st ed.). Al-Salam for Printing, Publishing, Distribution and Translation. Cairo. Egypt.

• Al-Mubarrad, M. Y. (N.D). *Muqtadab.* World of books press. Beirut.

• Abu Musa, I. A. (N.D). *Brief introduction in Grammar*. Umm Al-Qura Press, Makkah, Kingdom Saudi Arabia.

• Al-Basri, A. A. (2005). *Milhat Al Ierab* (1st ed.). Al-Salam press. Cairo. Egypt.

• Al-Aqsrai, M. M. (2020). *Nafa'is al-Tanisis in Explanation of Kitab al-Talkhees*. Doctorate thesis submitted to university of Kabus. Oman

• Al-Suyuti, J. A. (N.D). *Hama al-Hawame in explaining Jame Al Jawamiei*. The Tawfiqi Library. Egypt.